الأمم المتحدة S/2004/180

مجلس الأمن

Distr.: General
5 March 2004
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وهو يقدم معلومات مستكملة عن المستجدات التي طرأت على عملية السلام منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1186) كما يصف التقرير أيضا عمليات النشر والأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا التي تنتهي ولايتها الحالية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، ويقدم سردا للجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص لإثيوبيا وإريتريا.

ثانيا – المبعوث الخاص لإثيوبيا وإريتريا

٢ – أخطرت مجلس الأمن في رسالتي الموجهة إلى رئيس المجلس (S/2004/102) بقراري تعيين السيد لويد أكسوورثي، وزير خارجية كندا السابق، كمبعوث خاص لي لإثيوبيا وإريتريا من أجل استكشاف أفضل السبل مع الحكومتين لتجاوز الجمود الحالي في تنفيذ اتفاق الجزائر. وأكدت أن عرض المساعي الحميدة لا يقصد به إنشاء آلية جديدة أو بديلة. كما أكدت في رسائلي المتبادلة مع الطرفين أن مبادرتي ستركز على تنفيذ اتفاق الجزائر وقرار لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وقرارات مجلس الأمن ومقرراته ذات الصلة وستساعد الطرفين على إيجاد وضعية مفيدة لكليهما من خلال الحوار وتحسين العلاقات. وأعرب مجلس الأمن عن تأييده التام للبعثة المكلفة ببذل المساعي الحميدة (انظر S/2004/103).

٣ – وفي النصف الثاني من شباط/فبراير، قام مبعوثي الخاص بمهمته الأولية إلى المنطقة. وأجرى مشاورات في أديس أبابا مع القيادة الإثيوبية ومع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي كما أجرى مشاورات إضافية في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، ليبيا، شملت لقاءه بالرئيس

050304 050304 04-25605 (A)

الحالي للاتحاد الأفريقي. و لم تتم زيارة مبعوثي الخاص المقررة إلى أسمرة بسبب الموقف السلبي لحكومة إريتريا إزاء مهمته.

ثالثا – الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها

٤ – ظلت الحالة العامة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها مستقرة نسبيا في الفترة المشمولة بالاستعراض و لم تقع حوادث كبيرة. بيد أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ترى أنه بدون إحراز تقدم في ترسيم الحدود يجب اعتبار هذا الاستقرار استقرارا هشا. وللمحافظة على سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة قامت البعثة بدوريات مكثفة ومستمرة في المنطقة وقامت برصد مواقع إعادة نشر القوات المسلحة للطرفين في المناطق المتاخمة ومراقبة أنشطة المليشيات والشرطة الإريترية في المنطقة، وما حولها. ومما يدعو للأسف أن التعاون بشكل عام مع الطرفين على أرض الواقع أظهر علامات تدهور تدريجي على مدى الأشهر القليلة الماضية.

٥ – ولا تزال البعثة تلاحظ زيادة في الأنشطة التدريبية، ولا سيما من جانب القوات المسلحة الإثيوبية، تتم من حين إلى آخر بالقرب من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. وطلبت البعثة من وزارة الدفاع الإثيوبية ومن قادة أفرقة القوات المسلحة الإثيوبية المعنيين نقل أنشطتهم التدريبية بعيدا عن المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي الوقت ذاته، استمر عمل الصيانة العادي للمواقع الدفاعية على جانبي المنطقة الأمنية المؤقتة.

٦ – حدث انخفاض طفيف في عمليات التوغل التي يقوم بها رعاة إثيوبيون ومعهم ماشيتهم في القطاع الأوسط من المنطقة الأمنية المؤقتة التي ورد ذكرها في تقارير سابقة كما توقفت تقريبا الحوادث التي تشارك فيها المليشيات الإثيوبية المسلحة المصاحبة لهؤلاء الرعاة. وفي هذه الأثناء، حدثت زيادة الادعاءات من الجانبين بسرقة المواشي في القطاعين الغربي والأوسط. وفي الوقت ذاته، جرى ترتيب عدة عمليات ناجحة لتبادل الماشية بمساعدة البعثة قام في إطارها الجانبان بإعادة ماشية كانت قد ضلت طريقها أو تعرضت للسرقة. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير تعرضت دورية غير مسلحة لمراقبين عسكريين تابعين للبعثة كانت تسير ليلا لإطلاق النار إثر عدم توقفها عند نقطة تفتيش مؤقتة تابعة للقوات المسلحة الإثيوبية في القطاع الغربي. وتم إطلاق ثلاث دفعات من النيران فأصابت إحدى الطلقات إحدى المركبات دون إصابة أي شخص. وكشف التحقيق الذي أجرته البعثة بتعاون كامل من جانب القوات المسلحة الإثيوبية أن الدورية لم تتوقف لأنها كانت تسير ليلا و لم تشاهد نقطة التفتيش المؤقتة، وأن الجندي الإثيوبي الذي قام بإطلاق النار لم يستطع تحديد هوية

المركبات لعدم رفعها لعلم منير. واحتجت البعثة رسميا على عملية إطلاق النار لدى وزارة الدفاع التي أعربت عن أسفها لوقوع الحادثة ووعدت بعدم تكرارها.

٧ - وفي حادثة تدعو للقلق تعرض مقر البعثة في بارينتو في القطاع الأوسط بإريتريا للهجوم بواسطة جهاز متفجر مرتجل يدوي في ٢٠ كانون الثاني/يناير. ولحسن الحظ لم يتسبب الحادث في وقوع إصابات وإنما وقعت أضرار بسيطة. ولم تستطع البعثة تحديد هوية الفاعلين وهي لا تزال تنتظر نتائج التحقيق الإريتري. ونتيجة لهذه الحادثة طلبت البعثة من السلطات الإريترية المحلية زيادة الإجراءات الأمنية بالقرب من هذا المرفق.

٨ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، قام عدد من الأفراد المدنيين والعسكريين من الجانبين بالفرار عبر الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. وبالرغم من أن ولاية البعثة لا تشمل وقف عمليات العبور غير القانونية فقد تم تحقيق مستفيض لجميع الحوادث المبلغ عنها. وفي كثير من الحالات عملت البعثة على وجه السرعة على إعادة الأفراد الذين عبروا الحدود دون قصد والذين تعرضوا للاحتجاز على أيدى السلطات المعنية من الجانبين. وتواجه أصول البعثة، لا سيما المركبات، خطر المصادرة أو استخدامها دون إذن لأغراض عبور الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. وفي حادثة وقعت مؤخرا ورد بلاغ باختفاء إحدى مركبات البعثة في ٦ كانون الثاني/يناير بأسمرة ووجدت بعد ذلك مهجورة في أديس أبابا في ١٣ كانون الثاني/يناير. ونتيجة لهذه الحادثة، أعرب الطرفان عن شواغل خطيرة فيما يتعلق بالأمن القومي، وطلبت حكومة إثيوبيا إجراء فحص شرعي للمركبة والتحقق من صور الشخص أو الأشخاص الذين استخدموا المركبة دون إذن، فضلا عن إجراء تحقيق بالاشتراك مع البعثة. وناقشت البعثة المسألة بشكل مكثف مع السلطات الإثيوبية ووافقت على أن تقوم الحكومة بالكشف على المركبة بحضور مسؤولي البعثة، ولكنها لم تكن في موقف يسمح لها بتقديم صورة السائق أو الركاب. ولا يزال التحقيق جاريا بشأن هذه الحادثة.

حرية التنقل

٩ - في ٢ شباط/فبراير، فرضت إثيوبيا تقييدا شديدا على حرية البعثة في التنقل وقفلت جميع الطرق الرئيسية والمسارات المؤدية إلى إثيوبيا باستثناء معبر نهر ميراب في القطاع الأوسط. وتم رفع القيود التي فرضت نتيجة للحادثة التي ورد وصفها في الفقرة السابقة بعد ٤٨ ساعة تقريبا إثر احتجاج البعثة لدى حكومة إثيوبيا. وواصلت السلطات الإثيوبية فرض قيود على جسر كوميرا بالقطاع الغربي حتى ١٩ شباط/فبراير عندما تم رفعها.

١٠ - وعلى الجانب الإريتري، واجهت البعثة قيودا مستمرة على حركتها في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة وفي عدد من الحالات داخل تلك المنطقة. وقدمت البعثة احتجاجات متكررة ضد هذه القيود لدى السلطات الإريترية التي تصر على أن ولاية البعثة تقتصر على مراقبة المنطقة الأمنية المؤقتة وأنها لا تشمل رصد مواقع قواتها المسلحة خارج المنطقة. ونتيجة لذلك، تعرضت قدرة البعثة على رصد مواقع قوات الدفاع الإريترية في المناطق المتاخمة وفقا لاتفاق وقف الأعمال العدائية لتقييد شديد.

١١ - ومما يؤسف له أنه لم يحدث تحسن بشأن الصعوبات التي يواجهها موظفو البعثة في مطاري أديس أبابا وأسمرة عند وصولهم أو مغادرتهم لإثيوبيا وإريتريا. وعلى نحو مماثل، تواصل حكومة إريتريا إصرارها على تلقيها إخطارا مسبقا بالركاب من غير أفراد البعثة الذين يسافرون على الناقلات التابعة للبعثة في الرحلات المحلية والرحلات العابرة للحدود وهو شرط يعوق دون طائل الجهود الإنسانية والسياسية المبذولة لدعم عملية السلام نظرا لأنه يؤثر على فريق الأمم المتحدة القطري وعلى ممثلي الأوساط الدبلوماسية والبلدان المساهمة بقوات وغيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي التأكيد على أن عمليات نقل المسافرين من غير أفراد البعثة التي تقوم بها البعثة لا يعتبر بأي حال من الأحوال محاولة لتجنب التقيد بإجراءات الهجرة ذات الصلة.

١٢ - وبالرغم من الجهود والطلبات المتكررة لا يزال مطلوبا من الطائرات التابعة للبعثة وبعد مضي ثلاث سنوات ونصف من بدء عمل البعثة أن تحلق عبر أجواء جيبوتي أثناء طيرانها بين أديس أبابا وأسمرة. وبالرغم من أن إثيوبيا قد أشارت إلى رغبتها الآن في السماح بتسيير رحلات مباشرة فإنها لم تنفذ قرارها وتتخذ إجراء بهذا المعنى. وفي الوقت ذاته يستدعي فشل الطرفين في التغلب على اختلافاتهما بشأن هذا الموضوع تسيير رحلات أطول وأكثر تعقيدا وأقل أمنا. كما نجم عن الرحلات غير المباشرة أيضا تكبد تكاليف إضافية يزيد إجماليها على ٣,١٤ مليون دولار منذ إنشاء البعثة، إضافة إلى عدد لا يقدر من ساعات العمل المهدرة لأفراد البعثة الذين يتنقلون بين العاصمتين. وأنا أناشد الطرفين مرة أخرى المساعدة في حل هذه المسألة. ومن شأن السماح بتسيير رحلات مباشرة أن يمثل تحسنا ملحوظا في عمل موظفي البعثة من أجل السلام في البلدين وأن يساهم أيضا في بناء الثقة الذي نحن في أمس الحاجة إليه.

لجنة التنسيق العسكرية

١٣ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا عقد اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية ورئاستها. وقد عقدت اللجنة اجتماعيها ٢١ و ٢٢ في نيروبي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٣ و ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤ على التوالي. وتناول هذان الاجتماعان بالتفصيل كيفية تصريف أعمال اجتماعات لجان التنسيق العسكرية على مستوى القطاعات. وفي الاجتماع الأخير، وافق كلا الطرفين على إطار عمل لاجتماعات لجان التنسيق العسكرية القطاعية، وحددا أوائل شهر آذار/مارس موعدا لأولى الاجتماعات في كل قطاع، حتى يتسنى لهما إحالة التقارير في موعدها إلى اللجنة عند انعقادها مرة أخرى في ١٥ آذار/مارس في نيروبي. وعُقد أول اجتماع للجان التنسيق العسكرية القطاعية في ميريب ريفر بريدج في ٣ آذار/مارس. ومن المقرر أن يعقد قطاعان آخران اجتماعاتهما في فترة لاحقة من هذا الشهر. وإني أرحب كثيرا بهذا التطور وآمل أن يؤدي إنشاء اللجان القطاعية إلى تعزيز التعاون بين القادة العسكريين، وأن يسهم في بناء مزيد من الثقة بين الطرفين وفي حل المسائل الأمنية على المستوى المحلي. غير أنه من المؤسف عدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بعقد اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية الرئيسية مستقبلا بالتناوب في عاصمتي إثيوبيا وإريتريا.

مركز البعثة والمسائل ذات الصلة

١٤ - في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، بلغ القوام الإجمالي للعنصر العسكري للبعثة ٤ ٠١٦ فردا، منهم ٣ ٦٩٠ جنديا، و ١١٢ ضابط أركان بالمقر، و ٢١٤ مراقبا عسكريا (انظر المرفق الثاني).

١٥- وأوجه مرة أخرى نداء إلى حكومة إريتريا بأن توقع اتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة دون مزيد من التأخير. وفي انتظار ذلك، يظل الاتفاق النموذجي لمركز القوات ساري المفعول. وتواصل السلطات الإريترية فرض واجبات الخدمة الوطنية على موظفي البعثة المحليين، انتهاكا لمقتضيات الاتفاق النموذجي لمركز القوات ولاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. ويواصل ممثلي الخاص، لغوايلا جوزيف لغوايلا، متابعة هذه المسألة والاحتجاج بشأنها، بما في ذلك احتجاز الحكومة لبعض الموظفين المحليين متخذة واجبات الخدمة المدنية سندا لذلك. وجدير بالإشارة أن إثيوبيا قد وقعت اتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠١.

١٦- ووفقا لما ورد في نشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للوقاية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (ST/SGB/2003/13)، عينت البعثة مركزا للتنسيق بغرض تلقي الشكاوى المتعلقة بالاستغلال الجنسي والتحرش. وفضلا عن ذلك، قامت البعثة، سعيا منها إلى إذكاء الوعي بالمنظور الجنساني، بإضافة وحدة مستقلة عن التوعية بالمنظور الجنساني إلى برامج التدريب الجارية التي يستفيد منها موظفوها المدنيون والعسكريون على حد سواء. وتجري حاليا حملة التوعية داخل البعثة الرامية إلى تعزيز الحساسية إزاء المسائل الجنسانية.

١٧- ونظرا لما أعلنته الحكومة الإريترية مؤخرا من خطط لإصلاح مدرج طائرات قريب، طُلب من بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أن تنقل مرافقها العسكرية وغيرها من المرافق المقامة في برينتو إلى موقع جديد على بعد ثمانية كيلومترات من المدينة. وقد شرع في عملية النقل هذه التي يتوقع أن يترتب عن إنجازها تكاليف عالية تتحملها المنظمة، والتي شملت المكاتب الإدارية والمعسكرات، في ١٩ كانون الثاني/يناير، وينتظر أن تتم في نهاية آذار/مارس. وعلى صعيد آخر، تقوم البعثة والأمانة العامة حاليا باستعراض شامل للإجراءات الأمنية لمرافق البعثة.

رابعا - لجنة الحدود

١٨ - من دواعي القلق العميق عدم إحراز أي تقدم يذكر في مجال ترسيم الحدود منذ تقديم تقريري الأخير. إلا أن لجنة الحدود أبقت على مكاتبها الميدانية مفتوحة ومزودة بحد أدنى من الموظفين توقعا لاستئناف عملها على وجه السرعة. وواصلت البعثة توفير الدعم الإداري والسوقي لهذه المكاتب. ويرد تقرير للجنة أعده رئيسها في المرفق الأول لهذا التقرير.

١٩ - وتبلغ حاليا التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لترسيم الحدود وتعيينها والأموال التي تم التعهد بتقديمها إليه زهاء ١٠,٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة. ونظرا إلى التأخر الحاصل في ترسيم الحدود، يتوقع حاليا أن تكون هناك حاجة إلى مبلغ ٦ ملايين إضافية من دولارات الولايات المتحدة لإتمام ترسيم الحدود برمتها عند استئناف العملية.

خامسا - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢٠ - لا تزال الألغام والذخائر غير المنفجرة تشكل تهديدا كبيرا في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. فمنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وحتى منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٤، وقعت ستة حوادث ناجمة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة، أربعة منها في القطاع الغربي واثنان في القطاع الأوسط. وقد نجم عن هذه الحوادث مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة سبعة آخرين بجراح خطيرة. وأشارت التحقيقات الأولية التي أجرتها البعثة إلى أن تلك الحوادث لم تكن بفعل ألغام زرعت حديثا. والحقيقة أنه لم يقع أي حادث ناجم عن ألغام زرعت حديثا منذ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وفي نفس الوقت، واصلت الجهات المكلفة بإزالة الألغام التابعة للبعثة عملها على امتداد منطقة البعثة، حيث دمرت ٣١٤ لغما و ٣٥٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، وطهرت ما يزيد على ٦٨٦ ٩٤٠ مترا مربعا من الأراضي و ٥٤٤ كيلومترا من الطرق.

سادسا – التطورات الإنسانية

٢١ – ما فتئ الائتلاف الجديد لتوفير سبل الرزق والأمن الغذائي في إثيوبيا، الذي شكلته الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية في منتصف ٢٠٠٣، يسعى إلى معالجة مسائل انعدام الأمن الغذائي في الأجلين المتوسط والطويل، محاولا وضع حد لاستمرار حالة الطوارئ وللحاجة إلى الإغاثة الإنسانية. وتشمل المجالات الرئيسية للبرنامج وضع شبكات للأمان ترمي إلى حماية الأرواح ومساعدة أكثر الفئات ضعفا، وبناء القدرات والترتيبات المؤسسية، ووضع آليات التعبئة الاجتماعية، وإقامة نظام للرصد والتقييم. وسوف يشرع خلال عام ٢٠٠٤ في الانتقال من مرحلة البرامج الإنسانية إلى مرحلة اتخاذ الائتلاف الجديد مبادرات لفائدة السكان الذين يعانون من عدم ضمان التغذية المزمن (٤ إلى ٥ ملايين نسمة). وفي انتظار ذلك، تعتزم الحكومة وشركاؤها العمل على ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لمجموع الأشخاص المحتاجين (المقدرين بنحو ٧,٢ مليون نسمة) خلال نفس السنة.

٢٢ – وأحرز كل من حكومة إريتريا وفريق الأمم المتحدة القطري تقدما على قدر كبير من الأهمية في عدة مجالات رئيسية سعيا منهما إلى الخروج بالبلد من حالة الطوارئ الإنسانية الحالية التي يوجد فيها. وتشمل هذه الجهود وضع برنامج انتعاش متكامل قائم على الاحتياجات ذات الأجلين المتوسط والطويل، ينتظر موافقة الحكومة؛ واستراتيجية للأمن الغذائي؛ وورقة استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر؛ وخطة للطوارئ لفائدة المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة الذين يتوقع أن يتضرروا من ترسيم الحدود.

٢٣ – ومنذ أوائل كانون الثاني/يناير، يطلب من جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والسفارات العاملة في إريتريا الحصول على تصاريح للسفر خارج الطرق الأربعة الرئيسية من أسمرة إلى مصوع، وديكاميري (أدي – أوغري) وكرين ومن نيفاسيت إلى مصوع. وينبغي أن تقدم طلبات الحصول على التصاريح قبل السفر بعشرة أيام. وما زال القلق يساور فريق الأمم المتحدة القطري إزاء ما قد يترتب على هذا الإجراء من إعاقة لقدرته على تنفيذ المشاريع ورصدها وعلى الاستجابة على نحو سريع. وتجري حاليا مناقشات في هذا الشأن بين فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة إريتريا.

٢٤ – واعتبارا للأزمة الإنسانية السائدة حاليا في إريتريا وإثيوبيا، أحث جميع الجهات المانحة على الاستمرار في الاستجابة بسخاء للنداءات التي وجهت مؤخرا لتلبية الاحتياجات الطارئة للسكان في كلا البلدين.

المشاريع ذات الأثر السريع

٢٥ - واصلت البعثة تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها في إثيوبيا وإريتريا. وقد أنجز الآن ما مجموعه ٨٨ من المشاريع، ويوجد ٤١ مشروعا إضافيا في مراحل تنفيذ مختلفة. كما استعرضت لجنة المشاريع ذات الأثر السريع عددا من المشاريع الإضافية، غير أن المساهمات في الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا أوشكت على النفاد. وقد تبين للبعثة أن المشاريع ذات الأثر السريع تحدث فعلا آثارا إيجابية كبيرة في حياة الإثيوبيين والإريتريين المقيمين في المناطق الحدودية. وإني أحث الجهات المانحة على مواصلة دعم هذا البرنامج الهام بتقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق الاستئماني.

الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٦ - واصلت البعثة جهودها لتشجيع التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط الأفراد القائمين بحفظ السلام بالبعثة. واستمرت دورات تدريب المدربين في مجال قيادة الأقران على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالاشتراك مع القوات المسلحة للدولتين المضيفتين وفئات السكان الأخرى، ولا سيما الجماعات الدينية وموظفي الفنادق وممثلي الشباب والمشتغلين بالجنس لأغراض تجارية. واستطاعت البعثة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تدريب ٩٢ مرشدا من الأقران ونفذت حملات لتعزيز التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط السكان المضيفين.

سابعا - حقوق الإنسان

٢٧ - منذ تقديم تقريري الأخير، أجرت البعثة استعراضا شاملا لولايتها في مجال حقوق الإنسان لتقييم إمكانية أن يدرج فيها تعزيز حقوق الإنسان والتعاون التقني. ومما يدعو للقلق أن أيا من الطرفين لم يستجب للطلبات التي قدمها ممثلي الخاص فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان. وبالرغم من تقديم طلبين خطيين لم يسمح للبعثة حتى الآن بزيارة معسكر لملتمسي اللجوء الإريتريين بالقرب من شيرارو بإثيوبيا. وعلى نحو مماثل لم يرد رد على رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وجهت إلى السلطات تطلب تسهيل الوصول إلى مراكز الاحتجاز الإريترية. وقد قدم هذا الطلب من أجل التحقق من تطبيق المعايير الدنيا فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين وفقا للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها إريتريا. ويضم المحتجزون أفرادا من أصل إثيوبي تم اعتقالهم في إريتريا وأفرادا اعتقلوا داخل المنطقة الأمنية المؤقتة بعد عبورهم الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة.

٢٨ - وأجرت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا خلال الفترة المشمولة بالاستعراض مقابلات مع أفراد من أصول إثيوبية قامت إريتريا بإعادتهم إلى وطنهم في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية كان من بينهم عدد من المسنين والأطفال الصغار. وساهمت هذه المقابلات في تبرير ما يساور البعثة من قلق بشأن معاملة هؤلاء الأشخاص من قبل مسؤولي الأمن والهجرة الإريتريين. ويوجد داع آخر للقلق هو رفض إمكانية الوصول إلى ملتمسي اللجوء الإريتريين بعد وصولهم إلى إثيوبيا، ولا سيما القصر منهم نتيجة للتغير الذي حدث في السياسة التي تنتهجها السلطات. وفي الوقت ذاته، أصدرت حكومة إثيوبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ توجيها يذكر أن المواطنين الإريتريين المقيمين في إثيوبيا يمكنهم تقديم طلبات لنيل الجنسية ويجري حاليا التماس مزيد من التوضيح بشأن هذا التوجيه.

٢٩ - وواصلت البعثة عقد دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لموظفيها القائمين بحفظ السلام. وجدير بالذكر أن التدريب في مجال حقوق الإنسان يمكن توسيعه أيضا ليشمل الشركاء الوطنيين بمن فيهم المسؤولون عن إنفاذ القانون وموظفو الهيئات القضائية إضافة إلى أعضاء الرابطات النسائية والرابطات الأخرى في البلدين. بيد أن مشاركة هؤلاء المسؤولين وأعضاء هذه الهيئات في أنشطة التدريب هذه سوف تتطلب ليس فقط دعم الأطراف المعنية لعمل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة ولكن أيضا تقديم دعم مالي إضافي.

ثامنا - الإعلام

٣٠ - واصلت البعثة نشر المعلومات المتعلقة بعملية السلام وعمل البعثة عن طريق عدد من الوسائل المختلفة. بيد أن إغلاق مراكز التوعية التابعة للبعثة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في إريتريا قد أحدث فراغا في تدفق المعلومات من جانب البعثة إلى داخل إريتريا، وهو ما تحاول البعثة معالجته بوسائل مختلفة. وفي هذه الأثناء، أصبح مركز التوعية في الجانب الإثيوبي أكثر شعبية بسبب الزيادة الكبيرة في عدد الزيارات الشهرية. وسعيا من البعثة لاستهداف الجمهور في المنطقتين الحدوديتين بصفة خاصة أعدت سلسلة تجريبية بشأن القضايا التي تهم المجتمعات الحدودية في البلدين وتشمل القضايا المتعلقة بشؤون الجنسين وحل الصراع وفوائد التعاون وحسن الجوار. وفي ضوء النجاح الذي حققه التقويم الفني للبعثة لعام ٢٠٠٣ فقد أصدرت البعثة تقويما جديدا لهذه السنة يتضمن المساهمات الفائزة الاثنتي عشرة في منافسة لرسوم الأطفال عبر الحدود في البلدين وموضوعها هو السلام. وتم حتى الآن توزيع أكثر من ٠٠٠ ١٢ نسخة من التقويم على الجمهور الإثيوبي والإريتري.

تاسعا – الجوانب المالية

٣١ – اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢٨/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مبلغا إجماليه ١٨٨,٤ مليون دولار، وهو ما يعادل ١٥,٧ مليون دولار في الشهر لمواصلة عمل البعثة في الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتخضع الأنصبة المقررة من هذه المبالغ لقرار يتخذه مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية البعثة. فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ سوف تقتصر تكلفة مواصلة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على المبالغ الشهرية التي اعتمدتها الجمعية العامة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بلغ حجم الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٨١,٦ مليون دولار. أما حجم الأنصبة المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ فيبلغ ٢,٢ بليون دولار.

عاشرا – ملاحظات

٣٢ – لم تقع أحداث كبيرة على الأرض منذ تقديم تقريري الأخير نظرا لبقاء القوات المسلحة للجانبين منفصلة عن بعضها البعض في المنطقة الأمنية المؤقتة وهي تواصل عادة احترام التزاماتها الأمنية. بيد أنه طبقا لتقييم البعثة نظرا لعدم إحراز تقدم سياسي يظل الاستقرار العسكري هشا ولا ينبغي أخذه كقضية مسلَّم بها. وتمثل حالة الجمود الراهنة مصدرا لعدم الاستقرار ولذلك فإنها تنطوي على إمكانية الاتسام بالخطورة. وفي الواقع، أشارت البيانات الإريترية الأخيرة إلى أن حالة الجمود الحالية يمكن أن تترتب عليها آثار خطيرة ذات تكلفة بشرية عالية وآثار بعيدة المدى على الأمن والسلم الإقليميين. وأود أن أذكر الطرفين مرة أخرى بالتزامهما الوارد في اتفاق الجزائر والقاضي بالوقف الدائم لأعمال القتال العسكرية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد بعضهما البعض.

٣٣ – ومن الواضح أن السبب الرئيسي في الجمود الحالي الذي تشهده عملية السلام والتي كانت قد تقدمت بشكل نموذجي لولا ذلك هو انعدام إحراز تقدم في ترسيم الحدود. فقد كان إنشاء حدود معترف بها دوليا يعتبر أمرا أساسيا منذ أمد طويل لتحقيق السلام الدائم بين إثيوبيا وإريتريا، كما أن إنشاء لجنة الحدود يعتبر بالتالي عنصرا أساسيا في اتفاق الجزائر المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وعزز مجلس الأمن أهمية تنفيذ قرار لجنة الحدود في مناسبات عديدة، كان آخرها ما ورد في البيان الصحفي الصادر عن الرئيس في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وفي البيانات اللاحقة والتي أصدرتها الولايات المتحدة والشهود على اتفاق الجزائر. ولذلك فإني أعرب عن الأسف لرفض إثيوبيا الذي ورد في رسالة السيد مليز

زيناوي رئيس الوزراء والموجهة إليّ في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ والمتعلق بأجزاء مهمة من قرار لجنة الحدود الذي كان قد قبله بأنه نهائي وملزم. ومن أجل تنشيط عملية السلام من المفيد للغاية لو قامت إثيوبيا بإعادة تأكيدها القاطع لتأييد قرار لجنة الحدود وإظهار التزامها بعملية ترسيم الحدود من خلال السماح لها بالاستمرار. وسوف تشمل الخطوات الملموسة في هذا الصدد إعادة تأكيد قبولها لقرار لجنة الحدود بوصفه قرارا نهائيا وملزما وسداد متأخراتها إلى اللجنة وتعيين موظفي الاتصال الميداني والسماح ببدء الأعمال التحضيرية في القطاعين الغربي والأوسط.

٣٤ - وفي الوقت ذاته، فإنني أعتقد بصدق أن إنشاء قناة للاتصالات في وقت متزامن سوف يساعد في تيسير الجهود المتعلقة ببناء الثقة وتطبيع العلاقات وتنفيذ اتفاق الجزائر. ولذلك فقد شعرت بالأسف لقرار إريتريا المتعلق بعدم استقبال مبعوثي الخاص أثناء زيارته الأولى التي قام بها مؤخرا للمنطقة. ونتائج أي حوار تعتمد على ما يقدمه كلا الطرفين ولا ينبغي لأي منهما أن يخشى من أن تبادل الآراء عن طريق مبعوثي الخاص سوف يقوض من موقفهما ومن اتفاقاتهما السابقة. لقد قصدت من تعيين المبعوث الخاص إتاحة الفرصة لكلا الطرفين عرض موقفيهما وأفكارهما وكيفية المضي قدما في العملية. وفضلا عن ذلك، ونظرا لأن استقرار الحالة العسكرية يدعو للتساؤل في بعض الأحيان فقد أصبحت الحاجة إلى الاتصال أكثر أهمية. إنني أكرر ندائي القوي للطرفين، ولا سيما لإريتريا، بأن تمنح مبعوثي الخاص الفرصة لمقابلة المسؤولين فيها ومناقشة قيادتها بشأن الكيفية التي يمكن أن تساعد بها مساعي الحميدة في كسر الجمود في تنفيذ اتفاق الجزائر. ومن البديهي فإني ومبعوثي الخاص مستعدان للقيام بأي عمل إيجابي مع الطرفين.

٣٥ - ويثير استمرار الجمود في عملية السلام تساؤلات أيضا بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا التي أنشئت للمساعدة في تهيئة الأوضاع التي تساعد على تحقيق تسوية سلمية للصراع عن طريق تحديد وترسيم الحدود. ولم يقصد من عملية حفظ السلام أبدا دعم الحالة الراهنة إلى ما لا نهاية. ويمكن للموارد والقوات وحسن النية التي أبداها المجتمع الدولي والتي تستهلكها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حاليا أن تستخدم في مكان آخر، في أجزاء أخرى من أفريقيا على الأقل، حيث ما زالت الحاجة للمساعدة العاجلة أكثر إلحاحا. وفي ضوء الجهود المستمرة من جانب مبعوثي الخاص واستمرار انعدام الثقة بين الطرفين سيكون من السابق لأوانه في الوقت الحاضر اقتراح إجراء أي تغييرات كبيرة في تشكيل البعثة. إنني أعتقد أن الأسس المرجعية لخفض أية عملية لحفظ السلام ينبغي أن تستند إلى تخفيف التوترات على الأرض بدلا من تصعيدها كما ينبغي أن تستند إلى تغيير من أجل الأفضل فيما يتعلق بالثقة المتبادلة. وسوف تشمل الأسس المرجعية المحتملة لهذه

العملية التحسن في البيئة الأمنية وحسن أداء لجان التنسيق العسكرية القطاعية التي تتعاون بنشاط لحل المشاكل العملية وقت وقوعها وإحراز تقدم مجد في عملية ترسيم. الحدود. وسوف أقوم برصد الحالة عن كثب في هذا الصدد وسأظل مستعدا لتقديم أية توصيات محددة حسب تطور الحالة. وسوف تخضع فعالية البعثة للاستعراض عن كثب، بصفة خاصة، بغية بتكييف وتوحيد العمليات حسب الاقتضاء. وفي الوقت ذاته، أعتقد أنه يتعين أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أداء ولايتها الأساسية، التي أوصي بتمديدها لفترة ستة أشهر إضافية حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٣٦ - وفي ضوء التصعيد في التوترات يصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يكون في مقدور البعثة القيام بدورها الرئيسي وهو رصد المنطقة الأمنية المؤقتة وكذلك مواقع إعادة نشر القوات المسلحة على الجانبين كما هو محدد في اتفاق وقف أعمال القتال المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وكما كلف بذلك قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠). ولذلك فإنه لأمر ملِّح وحيوي على السواء أن يقوم الطرفان بتوسيع نطاق تعاونهما الكامل مع البعثة وإتاحة حرية التنقل الكاملة لأفرادها في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها.

٣٧ - وفي الوقت ذاته، من دواعي تفاؤلي أن المجتمع الدولي ظل، رغم عدم إحراز تقدم في الأشهر الأخيرة، يشارك بفعالية في عملية السلام هذه ويقدم لها الدعم. وأعتقد أن هذا الدأب ناجم جزئيا عن الرغبة في التوصل إلى الاختتام الناجح لعملية السلام التي قطعت شوطا طويلا وبُذل فيها الكثير والمساهمة في ذلك. وسيظل الدعم السياسي والمالي وغيره من أشكال المؤازرة الأخرى التي تقدمها كل الأطراف الدولية لعملية السلام عنصرا حاسما في هذه العملية. ومن الأهمية البالغة أن يظل المجتمع الدولي متحدا وأن يجمع على دعم مهمة مبعوثي الخاص. على أنه لا يمكن لأحد أن يسهم في تحقيق سلام دائم في هذه المنطقة أكثر من الطرفين نفسيهما. وأنا أحث قائدي إثيوبيا وإريتريا على أن يتخذا خطوات ملموسة وحاسمة للمضي قدما في العملية واختتامها في مرحلة مبكرة، لما فيه صالح شعبيهما وتقديرا للإسهام الكبير الذي قدمه المجتمع الدولي.

٣٨ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، السيد لغوايلا جوزيف لغوايلا، وجميع الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، على العمل الدؤوب والشاق الذي اضطلعوا به، فضلا عن جهود الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وشركائها الإنسانيين في الميدان. كما أود أن أتوجه بالشكر للسيد لويد أكسوورثي على قبوله الاضطلاع بالمهمة المنطوية على تحديات بصفته مبعوثي الخاص وعلى الجهود التي بذلها

حتى الآن. وأخيرا، تظل الأمم المتحدة ممتنة لجميع شركائها الرئيسيين، والدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الدولية الأخرى، وكلها تواصل تقديم دعمها القيِّم للجهد الذي تبذله الأمم المتحدة من أجل تحقيق سلام دائم بين إثيوبيا وإريتريا.

المرفق الاول

التقرير الثاني عشر عن أعمال لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية

١ – هذا هو التقرير الثاني عشر للجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٢ – وعلى النحو المبين في التقرير الحادي عشر للجنة، مما يدعو للأسف أنها لم تتمكن لأسباب خارجة عن إرادتها من إحراز تقدم يذكر في أنشطة ترسيم الحدود. ولم تحط اللجنة علما بأي تطورات خلال الفترة المشمولة بالاستعراض حاليا تدعوها إلى تنقيح استنتاجها الذي مؤداه أن اللجنة ليس بوسعها أن تقوم بشيء آخر ما لم تتغير مواقف أحد الطرفين أو الطرفين معا.

٣ – وقد أحاطت اللجنة علما بتعيين الأمين العام للسيد لويد أكسورثي بوصفه مبعوثه الخاص إلى إثيوبيا وإريتريا، كي يبحث مع الحكومتين ''أفضل السبل لتجاوز الجمود الحالي في تنفيذ اتفاق الجزائر'' (انظر S/2004/102). كما لاحظت اللجنة أن عرض الأمين العام مساعيه الحميدة لا يقصد منه أن يمثل آلية جديدة أو بديلة.

٤ – وتمشيا مع التزام اللجنة بأن تواصل عملها – إن قدم الطرفان تعاونهما الكامل – بالطريقة التي يتوخاها اتفاق الجزائر، فهي تحافظ على وجودها في المنطقة، ولكنها قلصت نشاطها إلى الحد الأدنى الذي يمكن أن يسمح لها باستئناف العمل، عندما يتيح لها الطرفان القيام بذلك. وفي هذا الصدد، تبقي اللجنة على مكتبيها الميدانيين في العاصمتين بعدد مخفض من الموظفين.

٥ – غير أنه يجب الإشارة إلى أنه على الرغم من اختيار المتعاقدين لنصب الأعمدة الحدودية وفحصها بعد الإنجاز، فإن نشرها الفعلي في الميدان يتطلب أربعة أشهر من الأعمال التحضيرية.

٦ – وواصل الاستشاري الخاص تقديم تقارير مرحلية شهرية إلى الطرفين عن طريق أمين اللجنة خلال هذه الفترة. وأشار التقرير المرحلي المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى اجتماع لجنة الحدود مع الطرفين المعقود في لاهاي يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد ورد في التقريرين المرحليين لكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أنه ''ما دام الطرفان لم يُمَكِّنا اللجنة من استئناف نشاطها، فلم يجر إحراز تقدم ... وليس هناك معطيات يمكن الإبلاغ عنها''.

٧ - وبموجب الفقرة ١٧ من المادة ٤ من اتفاق الجزائر، يطلب من الطرفين أن يتحملا نفقات اللجنة مناصفة، ومن ثم يتعين على الطرفين إيداع مبالغ في فترات زمنية منتظمة. وقد سددت إريتريا آخر مبلغ مستحق عليها، بينما لم تفعل إثيوبيا ذلك، رغم الرسائل التذكيرية المتكررة التي أرسلت إليها. ولذلك لم تستطع اللجنة تسديد بعض النفقات المتكبدة المستحقة، ولا توجد تحت تصرفها اعتمادات لتمويل استئناف أي نشاط من أنشطتها.

(توقيع) سير إيليهو **لاوترباخت**
رئيس اللجنة
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: المساهمات حتى٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤

البلد	المراقبون العسكريون	القوات	ضباط الأركان	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
الاتحاد الروسي	٦			٦	
الأردن	٧	٩٤٥	١٥	٩٦٧	
إسبانيا	٣		٢	٥	
أستراليا			٢	٢	
ألمانيا	٢			٢	
أوروغواي	٥	٣٢	٣	٤٠	
أوكرانيا	٧			٧	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣			٣	
إيطاليا		٤٣	١	٤٤	٨
باراغواي	٣			٣	
بلغاريا	٥		٢	٧	
بنغلاديش	٧	١٦٨	٤	١٧٩	
بنن			٢	٢	
البوسنة والهرسك	٩			٩	
بولندا	٦			٦	
بيرو	٣			٣	
تونس	٢		٣	٥	
الجزائر	٨			٨	
الجمهورية التشيكية	٢			٢	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨		٣	١١	
جنوب أفريقيا	٣		٥	٨	
الدانمرك	٤			٤	
رومانيا	٨			٨	
زامبيا	٩		٤	١٣	
سلوفاكيا		١٢٩	٢	١٣١	
السويد	٦			٦	
سويسرا	٤			٤	
الصين	٦			٦	
غامبيا	٥		٢	٧	
غانا	١١		٦	١٧	
فرنسا			١	١	
فنلندا	٧	١٨٥	١٢	٢٠٤	

البلد	المراقبون العسكريون	القوات	ضباط الأركان	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
كرواتيا	٧			٧	
كينيا	١١	٦٦٤	١٢	٦٨٧	
ماليزيا	٧		٤	١١	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١		٢	٣	١
ناميبيا	٤		١	٥	
النرويج	٥			٥	
النمسا	٢		١	٣	
نيبال	٥			٥	
نيجيريا	٦		٤	١٠	
الهند	٧	١ ٥٢٤	١٩	١ ٥٥٠	
الولايات المتحدة الأمريكية	٧			٧	
اليونان	٣			٣	
المجموع	**٢١٤**	**٣ ٦٩٠**	**١١٢**	**٤ ٠١٦**	**٩**